المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

20/05/2014

Photos du journal

Retour à l'album · Photos de Marocain(e) d'Europe · Page de Marocain(e) d'Europe

Marocain(e) d'Europe
CODE DE LA PRESSE, LE CNDH S'EN MÊLE.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise, les 30 et 31 mai, un colloque international autour de l'arsenal juridique régissant la presse et les médias. Une rencontre qui intervient à la veille de l'adoption du nouveau projet du code de la presse.

Le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) organise un colloque international pour se pencher les textes législatifs encadrant le secteur de la presse et des médias, a déclaré à Le360 une source autorisée au sein du CNDH. Cette grande rencontre se penchera sur les expériences internationales concernant les réglementations en la matière. Il s'agit, selon notre source, d'un benchmarking qui intervient au moment où les professionnels attendent la copie du nouveau code de la presse. Par ailleurs, LA MAP a appris auprès du Syndicat national de la presse marocaine (SNPM) que seuls les projets du nouveau statut du journaliste professionnel et du Conseil national de la presse étaient prêts. Des textes critiqués aussi bien par la Fédération des éditeurs que par le syndicat de la presse.

Album : Photos du journal
Ouvert à : Public

Ouvrir la visionneuse de photos
Télécharger
Intégrer la publication

https://www.facebook.com/photo.php?fbid=468572396579683

المغربية الصحراء

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

تميزت الدورة الثانية بتكريم ثريا جبران والجم وبديدة والتوبالي

تتويج «الريح» بالجائزة الكبرى للمهرجان الوطني للمسرح الحساني بأكادير

8781/20

خالد لمنوري

أسدل الستار، نهاية الأسبوع المنصرم، على فعاليات المهرجان الوطني للمسرح الحساني باكادير، الذي نظمه محترف وفاء أكادير، بتتويج مسرحية "الريح" لفرقة أدوار للمسرح الحر بكلميم بالجائزة الكبرى، كما حصدت المسرحية التي أخرجها عبداللطيف الصافي وألفها بوسرحان الزيتوني بجائزة أحسن تشخيص ذكور للممثل مصطفى أكابر، بينما الت جائزتا الأمل لكل من الممثلين الشابين أيوب بوشان ويوسف الرزامة.

وتوجت لجنة تحكيم الدورة الثانية من المهرجان المنظم بدعم من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات الصحراوية بجامعة محمد الخامس من 14 إلى 18 ماي الجاري، المسرحي عبد القادر أطويف بجائزة أحسن إخراج عن مسرحيته "تخريف ثنائي" والممثلة علية اطوير جائزة أفضل أداء نسائي.

ونوهت لجنة التحكيم، التي تراسمتها الفنانة ثريا جبران، وتشكلت من (ميلود بوشايد، وأحمد مولود ولد دادياه الهلال، وعبد اللطيف الطيبي، وأحمد مسعاية، ونعيمة زيطان، ومحمد مختار الدهاه)، بمستوى العروض المقدمة في الدورة التي نجحت في تسليط الضوء على التجارب المسرحية الصحراوية القادمة من مدن أكادير، وكلميم، والسمارة، والعيون.

ويسعى المهرجان الوطني للمسرح الحساني، حسب إسماعيل العنطرة، مدير المهرجان، إلى تطوير التجربة المسرحية بالأقاليم الجنوبية والمساهمة في لفت الانتباه إلى ضرورة إيلاء مزيد من العناية والاهتمام بهذا المسرح وتشجيع المبدعين والفنانين العاملين في هذا المجال، معتبرا أن تنظيم هذه التظاهرة خارج الجهات الثلاث للصحراء يمثل تجسيدا لإرادة المهرجان في الانفتاح "لأن المسرح لغة تحتضن اللسان".

وتنظيم هذا الحدث الفني نابع من الإيمان الراسخ بعمق وغنى الثقافة الحسانية وأحقية المسرح الحساني في الإشعاع والتعريف به، لكونه "لم يولد ليبقى رهين رقعة جغرافية معينة، بل من حقه أن ينفتح على جمهور واسع، مادام أنه لا يواجه أية مشكلة في التواصل مع المتلقي غير الناطق بالحسانية".

من جانبه، شدد الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، محمد الصبار، على أن انخراط المجلس في دعم هذا المهرجان يعتبر من صميم اهتماماته في النهوض بالحقوق الثقافية كرافد من روافد حقوق الإنسان، وياتي في إطار تفعيل مقتضيات دستور 2011 التي تنص على تعزيز الحقوق الثقافية والاعتراف بتنوع مكونات روافد الهوية الثقافية الوطنية والتي تعتبر الحسانية أحد مكوناتها، مبرزا أن حضور المجلس في هذا المهرجان يعد استمرارا لما تقوم به هذه الهيئة ولجانها الجهوية الثلاث بالأقاليم الجنوبية في النهوض بوضعية حقوق الإنسان بشكل عام بهذه الأقاليم وبالحقوق الثقافية بشكل خاص.

وتميزت الدورة الثانية من المهرجان بتكريم عدد من الأسماء الفنية مثل محمد الجم، وحسن بديدة، ومصطفى التوبالي، والفنانة ثريا جبران، وتقديم عروض موسيقية من طانطان، وأمسية للشعر الحساني أحياها الشاعر محمد سالم بابا الري من الداخلة، ومجموعة من الورشات التكوينية والأنشطة الثقافية بحضور ثلة من الأدباء والمبدعين والمهتمين بالثقافة الحسانية عامة والمسرح الحساني على وجه الخصوص. يشار إلى أن مسرحية "الريح" المتوجة بالجائزة الكبرى للمهرجان، عرضت أمس الاثنين ضمن افتتاح فعاليات الدورة الثالثة لمهرجان كلميم لمسرح الجنوب، الذي تتواصل فعالياته حتى 24 ماي الجاري، كما ستقدم بمدينة خنيفرة للمشاركة في فعاليات الدورة الرابعة لمهرجان خنيفرة للمسرح التجريبي المنظم من 27 إلى 31 ماي 2014.

وتندرج مسرحية "الريح"، بالنسبة للمخرج عبداللطيف الصافي في "سياق المشروع المسرحي الطموح الذي تبنته جمعية أدوار للمسرح الحر، منذ تاسيسها قبل ثلاث سنوات، ويروم إعادة بناء الحركة المسرحية بكلميم" و"ما يحمله النص المسرحي شكلا ومضمونا". وتحكي المسرحية حسب كاتبها الزيتوني بوسرحان، عن هيمنة القيم السائدة التي أصبحت كابوسا لا يمكن التخلص منه إلا بتغيير جذري.

Conseil national des droits de l'Homme

دموع "بديدة" تفتتح المهرجان الوطني للمسرح الحساني بأكادير

تحدث المتحدثون وألقيت الكلمات ثم أعلن عن لحظة التكريم، في حفل افتتاح الدورة الثانية من مهرجان المسرح الحساني بأكادير، صباح الاربعاء، صعد حسن بديدة الذي أقنع بدوره النقاد في فيلم "هم الكلاب" الى الخشبة وبعد إهدائه باقة ورد وتذكار المهرجان وبورتريه مرسوم بمداد أسود، طلب الممثل النحيف الميكروفون لإلقاء كلمة بالمناسبة.

لم يكن لا متكلفا في كلامه ولا في حركاته فوق ركح التكريم. قال حسن بديدة لجمهور مدينته، الذي حج الى قاعة العروض بفندق الأمويين، إن من يجب شكره هي تلك المرأة التي عانت لوحدها والتي كلما زارها يجد الابناء وقد كبروا، درسوا، ناموا و إطمأنوا.. بديدية احتفى بزوجته ومن خلالها يقول إنه يحتفي بزوجات كل الفنانين "الله يحسن عوانهم راه هوما اللي كايكلو الدق.." حسب تعبير المكرم الذي عانق زوجته فوق خشبة قاعة العروض، عناقا حارا، قبل أن يطلق الزوجان العنان لدموع رفعت من إنسانية اللحظة.

الى جانب بديدة تم تسليم مصطفى التوبالي، مؤسس المسرح الحساني كما يوصف، نفس الدرع واللوحة والباقة من يدي ثريا جبران، المسرحية والوزيرة السابقة للثقافة وحورية إسلامي عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المؤسسة الشريك للمهرجان، كما تم تكريم محمد الجم، الغائب عن التظاهرة والذي قال في اتصال مع المنظمين أنه غاب "لظروف خاصة وخاصة جدا".

محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، قال في كلمته أن المجلس يدعم هذه التظاهرة التزاما منه بدعم الحقوق الثقافية كما جاء بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان خاصة وثيقة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ثم البرتوكول الملحق.

إسماعيل العنطرة، مدير المهرجان، اعتبر في كلمته أن المهرجان الوطني للمسرح الحساني تظاهرة تتوخى التعريف بالثقافة الحسانية من خلال المسرح و تقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين و باقي الفنانين من مختلف جهات المغرب بالإضافة الى دعم اللهجة الحسانية في الانتاجات الفنية الوطنية "فالمسرح حاضن لكل الألسن و الثقافات" يقول مدير التظاهرة.

ثريا جبران لم تخفي سعادتها باختيارها رئيسة للجنة التحكيم، صاحبة "بوغابة" أظهرت حضور الفنانة المسرحية فيها حين طالبت تقني القاعة بزيادة الإنارة الخافتة واختيار ميكروفون على الخشبة دون آخر، قبل تقديمها لأعضاء لجنة التحكيم المكونة من أحمد مسعاية، المدير السابق للمعهد العالي للفنون الدرامية و التنشيط الثقافي و نعيمة زيطان، المخرجة و الأستاذة بنفس المعهد و ميلود بوشايد الاستاذ الجامعي المتخصص في المسرح الحساني و احمد مولود ولد دايداه، الاستاذ الجامعي بنواكشوط ومدير مركز الدراسات الحسانية وعبد اللطيف الطيبي الإذاعي بإذاعة العيون الجهوية بالإضافة الى محمد المختار الداه، الفاعل المسرحي الحساني، ليتفرغ الجمهور للرقص على إيقاع أغاني فرقة تغنت بالصحراء.

يشار إلى أن التظاهرة تمتد من يوم 14 ماي الى 18 من نفس الشهر حيث سيشهد المهرجان عروضا مسرحية و ورشات تكوينية ومائدة مستديرة بالاضافة الى أمسيات موسيقى وشعر حساني.

http://www.hespress.com/art-et-culture/208121.html

لماذا رفضت ولاية الرباط تسلم ملف جمعية "الحرية الآن"؟

تنص المادة الثانية من الجزء الأول من الظهير الشريف رقم 1.58.376 الصادر في 3 جمادى الأولى 1378 موافق 15 نونبر 1958 والذي يضبط بموجبه حق تأسيس الجمعيات على ما يلي:

" يجوز تأسيس جمعيات الأشخاص بكل حرية ودون سابق إذن بشرط أن تراعى في ذلك مقتضيات الفصل 5" كما تنص المادة الثالثة منه عل أنه " كل جمعية تؤسس لغاية أو لهدف غير مشروع يتنافى مع القوانين أو الآداب العامة أو قد يهدف إلى المس بالدين الإسلامي أو بوحدة التراب الوطني أو بالنظام الملكي أو تدعو إلى كافة أشكال التمييز تكون باطلة" في حين تنص المادة الخامسة التي أحالت عليها المادة الثانية بالنظر إلى أهمية مقتضياتها القانونية في تأسيس الجمعيات بشكل عام على ما يلي:

" يجب أن تقدم كل جمعية تصريحا إلى مقر السلطة الإدارية المحلية الكائن به مقر الجمعية مباشرة أو بواسطة عون قضائي يسلم عنه وصل مؤقت مختوم ومؤرخ في الحال وتوجه السلطة المحلية المذكورة إلى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة نسخة من التصريح المذكور وكذا نسخا من الوثائق المرفقة به المشار إليها في الفقرة الثالثة بعده، وذلك قصد تمكينها من إبداء رأيها في الطلب عند الاقتضاء".

وعند استيفاء التصريح للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة "5" "يسلم الوصل النهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوما وفي حالة عدم تسليمه داخل هذا الأجل جاز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها".

خلال هذا الأسبوع نشرت الصحف الوطنية والمواقع الإلكترونية خبرا طريفا جاء فيه "أن سلطات الرباط رفضت دون تقديم أي مبرر، تسلم الملف القانوني لجمعية "الحرية الآن" التي أعلنت فعاليات حقوقية وجمعوية وإعلامية عن تأسيسها من أجل الدفاع عن حرية الصحافة والرأي والتعبير، بناء على ما راكمته "اللجنة الوطنية من أجل الحرية لأنوزلا" منذ تشكيلها وكامتداد في بريطانيا " Article 19، 19"و"المادة " RSFو"مراسلون بلا حدود "CPJلعملها الذي يستلهم تصورها أيضا من تجربة هيئات معروفة في العالم مثل"لجنة حماية الصحافة في كندا...الخ "IFEXو"مركز العمل الإعلامي الدولي" في أمريكا و"مؤسسة الصوت الحر" في هولاندا، والشبكة الدولية لتبادل المعلومات حول حرية التعبير

رفض السلطات المختصة في ولاية الرباط، حيث يوجد مقر جمعية " الحرية الآن" التي يراد تأسيسها طبقا للمقتضيات القانونية المشار إليها في ظهير تأسيس الجمعيات لسنة 1958، لم يكن مؤسسا على أي مبرر قانوني، مع العلم أن الفقرة الأولى من المادة الخامسة من هذا الظهير، تنص على حق الجمعيات في التصريح بطلب التأسيس، وفي تسلم الوصل المؤقت مقابل هذا التصريح، وفي تسلمها أيضا للوصل النهائي بعد استيفائها للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من هذه المادة.

كما أن هذا الرفض، ينطوي على إلغاء حق النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة في إبداء رأيها عند الاقتضاء، بخصوص طلب التصريح والوثائق المرفقة به التي تتقدم بها الجمعية كما ينص على ذلك القانون.

على أي أساس قانوني رفضت ولاية الرباط تسلم ملف جمعية "الحرية الآن" وحالت دون أن يقوم أعضاء الجمعية باستكمال باقي إجراءات التأسيس الخاصة بجمعيتهم؟ لماذا طلبت مسؤول في الولاية كما نشرت الصحف ذلك من أعضاء الجمعية المؤسسين اللجوء إلى القضاء عوض إجرائها للمتعين وفق ما ينص عليه ظهير تأسيس الجمعيات؟ أليس في قرار ولاية الرباط خرقا للمقتضيات القانونية المنصوص عليها في المواد " 2،3،5" من الجزء الأول من الظهير؟ ما الذي يمنع ولاية الرباط من الطعن القضائي في تأسيس الجمعية على أساس المادة الثالثة في حالة وجود أي مانع من الموانع الموجبة للطعن كما حددها المشرع بشكل حصري في هذه المادة؟

قانونيا، ليس هناك أي مسوغ قانوني يعطي لولاية الرباط الحق في رفض تسلم الملف القانوني لجمعية " الحرية الآن" ولو كان هذا المسوغ موجودا لما ترددت الولاية في تعليل قرارها به.

أما من الناحية الدستورية، فإن قرار ولاية الرابط، ينطوي على خرق بين لمقتضيات الفصل السادس من دستور فاتح يوليوز الذي نص على سمو القانون والمساواة أمامه وإلزامية الامتثال إليه من قبل الأشخاص الذاتيين والاعتباريين بما فيهم السلطات العمومية. والفصل 12 الذي نص حق تأسيس الجمعيات وممارسة أنشطتها بكل حرية في نطاق احترام الدستور والقانون، والفصل 25 الذي اعتبر أن حرية الرأي والتعبير مكفولة بكل أشكالها والفصل 29 الذي نص على حرية تأسيس الجمعيات وفق الشروط التي يحددها القانون، والفصل 33 الذي أوجب على السلطات العامة تقديم المساعدة على الاندماج في الحياة الجمعوية حتى وإن كان الأمر هنا يتعلق بدعم المبادرات الشبابية.

أما من الناحية الحقوقية، فقرار ولاية الرباط رفض تسلم ملف جمعية قيد التأسيس، يتعارض في العمق مع التزامات المغرب باحترام حقوق الإنسان، ومع الخطاب الحقوقي الذي تروج له الدولة ، والمؤسسات العاملة في مجال حقوق الإنسان مثل **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، الذي تندرج ضمن مهامه الدستورية، ولا سيما، ما يتعلق بالنظر في جميع القضايا المتعلقة بالدفاع عن حقوق الإنسان والحريات وحمايتها وضمان ممارستها الكاملة، والنهوض بها وبصيانة كرامة وحقوق وحريات المواطنات والمواطنين أفرادا وجماعات، وذلك في نطاق الحرص التام على احترام المرجعيات الوطنية والكونية في هذا المجال " الفصل 161 من دستور 2011".

أما على المستوى السياسي، فهناك احتمالات عدة يمكن تأسيس قرار ولاية الرباط عليها، وفي هذه الحالة يطرح السؤال التالي:

هل يمكن للاعتبارات السياسية أن تحول دون تسلم ملف قانوني لجمعية قيد التأسيس من طرف مصالح وزارة الداخلية؟ وأي مسؤولية للحكومة، التي دشنت حوارا وطنيا حول المجتمع المدني والأدوار الدستورية الجديدة، في هذا الرفض؟

على كل حال، في غياب تبرير قانوني من قبل سلطات ولاية الرباط يخول لهم حق رفض تسلم الملف، وبما أن الأعضاء المؤسسين لجمعية " الحرية الآن" قد اتخذوا قرارهم باللجوء إلى القضاء لحسم معركة التأسيس، يبقى من غير المفيد الدخول في مناقشة الاعتبارات السياسية، التي يمكن لها أن تكون هي السبب الرئيسي الذي حال دون تسلم ملف هذه الجمعية من قبل الولاية، لا سيما، بعد أن راجت أخبار غير مؤكدة، تشير إلى وجود أسباب غير معلنة، لها علاقة بانتساب عضو لجماعة العدل والإحسان، وبخلع عضو آخر بيعة الملك من عنقه، وبمتابعة ثالث " الصحفي علي أنوزلا" أمام القضاء في قضية لها علاقة بقانون الإرهاب، وهناك من اجتهد وأضاف سبب آخر له علاقة بطبيعة تركيبة الجمعية التي تضم تحالف حساسيات إسلامية وعلمانية ويسارية غير مرغوب فيها..

http://www.hespress.com/writers/211181.html

الاتحاد الاشتراكي
www.alittihad.press.ma

في الإعلان الختامي لمناظرة النسيج المدني :

استقلال السلطة القضائية.. مسؤولية الجميع

10/08/13

مراسلة خاصة

بدعوة من النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية وبالتعاون مع الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان و الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان ، واللجنة الدولية للحقوقيين و الهيئات الحقوقية المغربية و فعاليات مجتمعية تهتم بموضوع الإصلاح الشامل لمنظومة العدالة بالمغرب ،وبدعم من مؤسسة فريدرتش إيبرت الألمانية، وفي إطار استمرار التجاوب القوي والجماعي مع مسلسل الحوار بين المكونات الحقوقية والمهنية المعنية بالشان القضائي ، الذي اطلقته جمعية عدالة من أجل الحق في محاكمة عادلة منذ 10 يناير 2014 ،انعقدت المناظرة الوطنية حول استقلال السلطة القضائية بالمعهد العالي للقضاء بالرباط ايام 16 و 17 و 18 ماي 2014 تحت شعار «استقلال السلطة القضائية . اية ضمانات؟ »، بهدف بلورة مخرجات و مضامين بناءة في كل ما يتصل بإصلاح منظومة العدالة بالمغرب، و اساسا في الشق المتعلق بمشروعي القانونين النمط يعين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائي ة و النظام الأساسي للقضاة.

وقد تميزت الجلسة الافتتاحية للمناظرة ، بكلمات وزير العدل و الحريات و النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية و المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و الجهات المتعاونة و الداعمة، وبالحضور الوازن لمختلف المكونات المجتمعية المدافعة عن استقلال السلطة القضائية ، ومختلف وسائل الإعلام الوطنية والدولية .

و تواصلت اشغال المناظرة في أجواء يسودها استحضار الرهانات التي يعقدها الفاعلون المجتمعيون المغاربة والدوليون ، على وجود سلطة قضائية مستقلة بكل ما تحمله الكلمة من دلالات؛ يكون هدفها خدمة المواطنين و المواطنات بحماية حقوقهم و حرياتهم و امنهم القضائي و التطبيق السليم للقانون و تحقيق المحاكمة العادلة؛

و بناء على المقاربة التشاركية ، حرص المنظمون على منهج الحوار مع كل الأطراف الحكومية وغير الحكومية، ذات الصلة بموضوع استقلال السلطة القضائية و إصلاح منظومة العدالة عموما ، بهدف بلورة مضامين متقدمة ، سواء تعلق الأمر بنصي مشروعي القانونين التنظيميين موضوع المناظرة ، أو السياسة الجنائية او موضوعات أخرى حول الإصلاح الشامل للعدالة عموما ، و ذلك في افق بناء مرتكزات قوية للسير بمنظومة العدالة نحو الاستقلالية والفعالية والنجاعة وتكريس حماية القضاء لحقوق المواطنين والمواطنات.

و على امتداد ثلاثة أيام من النقاش التشاركي و التفاعلي المنتج للمشاركين و المشاركات في المناظرة الوطنية حول استقلال السلطة القضائية، سواء في الجلسات العامة التي سلطت الضوء على موضوعات ذات ابعاد فكرية و نظرية و تشخيصية و اقتراحيه ذات الصلة بموضوع القضاء، أو خلال اشغال الورشات التي تقدم المشاركون و المشاركات فيها بمقترحات إجرائية لإغناء مشروع مذكرة النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة.

و استنادا على المرجعية الدولية لحقوق الإنسان كالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، و مبادئ الأمم المتحدة بشان استقلال القضاء التي تم إقرارها في مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة و معاملة المجرمين، والميثاق العالمي للقضاة، و مبادئ بنغالور للسلوك القضائي ،و انطلاقا مما حمله دستور 2011 من دعائم لدولة الحق و القانون، و كذلك من وتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بخصوص الشان القضائي، و مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول السلطة القضائية في المغرب، الداعمة للاستقلال الفعلي و الحقيقي للسلطة القضائية. خلص المشاركون و المشاركات في المناظرة إلى تحديد العديد من الإشكالات و تقديم العديد من التوصيات في شقها التفصيلي ستطعم و تغني المذكرة الاقتراحية و المطلبية للنسيج التي ستترافع بها امام الجهات الموكول لها تشريعا إقرار القانونين التنظيميين المتعلقين بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية و النظام الأساسي للقضاة.

إن المشاركين و المشاركات يعلنون من خلال هذا الاعلان الختامي ما يلي:

على مستوى الإشكالات الكبرى ذات الصلة بتشخيص واقع العدالة

× استمرار وصاية وزارة العدل على مكونات الجسم القضائي وتقييم اداء المسؤولين القضائيين؛

× ضعف الضمانات المخولة للقضاة بش ان تدبير المجلس الأعلى للسلطة القضائية لوضعيتهم المهنية في غياب مقتضيات و إجراءات عملية تحمي استقلال القاضي والقضاء؛

× عدم إعمال مقاربة النوع بخصوص المناصفة في تنظيم اليات انتخاب ممثلي القضاة وضما ن تمثيلية النساءالقاضيات وفي تدبير الوضعية المهنية للمراة القاضية على مستوى التعيين والترقية والانتداب والمسؤولية؛

× التضييق على حرية تاسيس الجمعيات ، وعلى الحق في التعبير الفردي والجماعي للقضاة في مخالفة صريحة لأحكام الدستور؛

× عدم التنصيص على إحداث مجلس الدولة، المخول له حق مراقبة مشروعية و ملاءمة قرارات المجلس الأعلى للسلطة القضائية

× ضعف معايير شفافة لاختيار و انتخاب أعضاء المجلس الأعلى للسلطة القضائية و تحديد حقوقهم وواجباتهم و مدة انتدابهم

على مستوى التوصيات الأساسية الجهوية يوصي المشاركون و المشاركات ب :

- تقوية استقلالية القضاء وتعزيز دور المجلس الأعلى للسلطة القضائية كهيئة دستورية لها ولاية كاملة على تسيير شان القضاة و المسؤولين القضائيين.
- تحديد البات و إجراءات تضمن استقلالية اختيار الرئيس الأول الوكيل العام للملك بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية.
- التنصيص على حق الجمعيات المهنية في المؤازرة و الحضور للملاحظة و حقها في استشارتها قبل المجلس الأعلى للسلطة القضائية .
- ضرورة تعزيز الطابع التداولي و التقريري للمجلس الأعلى للسلطة القضائية ضمانا للنزاهة و الشفافية
- فتح نقاش عمومي وطني حول إحداث مجلس الدولة كاعلى هيئة قضائية إدارية للمملكة .
- ضرورة اعتماد مقاربة تشاركية مندمجة للتنسيق بين مختلف الجمعيات المهنية و المجلس الأعلى للسلطة القضائية و السلطة الحكومية المكلفة بالعدل.
- ضمان حماية فعالة للقضاة ضد التهديدات والتهجمات عبر إجراءات عملية حمائية مناسبة قياسا على الحماية المخولة للضحايا والشهود.
- التاكيد على ضرورة استقلال سلطة النيابة العامة عن السلطة التنفيذية بشكل مطلق.
- نقل الإشراف الكامل على الضابطة القضائية إلى سلطة النيابة العامة، و جعلها من مكونات السلطة القضائية.
- تطوير الإطار القانوني لعمل كتابة الضبط باعتبارها عصب المحكمة خصوصا و العدالة عموما، بهدف ضمان استقلاليتها و توسيع صلاحياتها تحقيقا للفعالية والنجاعة و تحقيق العدالة للجميع.
- تكريس حق القضاة في التعبير الفردي والجماعي والانتماء للجمعيات.
- عدم تكريس التمييز بين قضاة الأحكام و قضاة النيابة العامة.
- تعزيز منظومة التكوين لجميع مكونات الجسم القضائي.
- دعم مبادئ الشفافية والمساواة والإنصاف والعدالة في تدبير الوضعية المهنية للقضاة والقاضيات.

- كما توصي المناظرة مكونات النسيج المدني للدفاع عن استقلال السلطة القضائية بالعمل على تتبع كل مشاريع القوانين ذات الصلة بإصلاح منظومة العدالة والقضاء اعتبارا أن سلطة القضاء يتم الرجوع إليها كاخية حمائية في كل مايتعلق بالحقوق و الحريات و بناء دولة الحق و القانون، سواء تلك المرتبطة بالمؤسسات الدستوري ة بما فيها الحكومة والمعارضة و المجالس ، أو ما ارتبط منها بمنظمات و هيئات المجتمع المدني أو ما كان متصلا بالمواطنين والمواطنات.

وقفة احتجاجية للقضاة

Conseil national des droits de l'Homme

سياسة.

التوقيع على اتفاقية شراكة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان وكلية عين السبع

إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان

وقائع بريس: محمد الصغير

عرفت رحاب كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع التابعة لجامعة الحسن الثاني - المحمدية الدار البيضاء، واللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات، توقيع اتفاقية شراكة.

تم توقيع هذه الاتفاقية من طرف السيد إدريس اليازمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والسيدة جميلة حفيضي ستار عميدة كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية عين السبع، بحضورالسيدة سميثة رياحة رئيسة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء - سطات. وتتوخى هذه الاتفاقية، تمكين الطرفين من آليات عملية تتيح لهما وضع وتنسيق برامج وأنشطة مشتركة من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان والنهوض بها فكرا وممارسة داخل الوسط الجامعي، وترسيخ قيم الديمقراطية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. كما ترمي إفساح المجال أمام المؤسسات الحقوقية والجامعية للعمل معا على تقوية قدرات الطلبة في مجال حقوق الإنسان، وتعزيز وإرساء التنسيق المشترك مع باقي الفاعلين لضمان حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

وستمكن هذه الاتفاقية من إعداد الطلبة ليكونوا فاعلين مستقبليين في النهوض بالحكامة الجيدة والحوار الاجتماعي والتعليم المواطن، وامتلاك آليات حقوق الإنسان من طرف كل المتدخلين في الفضاء الجامعي، ولا سيما الطلبة، باعتبارهم مسؤولي الغد المنوطة بهم مسؤولية إرساء قيم حقوق الإنسان وترسيخ مبادئ المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الاتفاقية وقعت ضمن أشغال الدورة الثانية ليوم الطالب التي تنظمها الكلية هذه السنة تحت شعار "المسؤولية الاجتماعية وحكامة المنظمات" كما تمت مناقشة عدد من المواضيع التي تهم بالأساس المسؤولية الاجتماعية داخل المقاولات المغربية، وشهادات الجودة ودورها في إرساء دعائم المسؤولية الاجتماعية داخل المقاولات، وعلاقة المسؤولية الاجتماعية بالحكامة الجيدة في المنظومة المقاولاتية.

وفي نفس اليوم تقاسم العديد من الطلبة والطالبات تجاربهم المتعلقة بمشاريعهم الإنمائية في المجال الاجتماعي والبيئي، كما قدمت عدة مداخلات من طرف أساتذة متخصصين وباحثين في نفس المجال.

شعار قافلة جهوية ضد التوحد بمراكش أنا مختلف مثلك

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش القافلة الجهوية للتوحد يوم الخميس 29 ماي 2014 حيث ستحتضن كل من كلية الطب و الصيدلة ، المدرسة العليا للفنون البصرية و مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان ورشاتها الثلاث ،و التي تأتي في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، التي تهدف إلى تعبئة الرأي العام الوطني و الفاعلين الحكوميين و غير الحكوميين من أجل الاعتراف بالتوحد واعتباره قضية وطنية. كما أن البرنامج الإذاعي المخصص للجنة الجهوية لحقوق الإنسان سيناقش نفس الموضوع مع ضيوف القافلة ابتداء من العاشرة و النصف صباحا. و ذلك للتشاور مع كافة الفاعلين المحليين و المتدخلين و الفعاليات الشبابية و الأسر و الجمعيات حول مسألة حقوق الأشخاص ذوي التوحد، في أفق التحضير لمرافقة البرنامج الوطني للتوحد .

يذكر أن تنظيم القوافل الجهوية للتوحد، يشكل أحد المكونات الأساسية للحملة التواصلية التي أطلقها تحالف الجمعيات العاملة في مجال إعاقة التوحد بالمغرب بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، و بتعاون مع منظمة جايسي الرباط (الغرفة الفتية الدولية بالرباط) و التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب ، ووزارة التضامن و المكتبة الوطنية و الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة و منظمة اليونيسف و المكتب الشريف للفوسفاط.

http://www.marrakechpress.com/?p=10605

La réforme du tribunal militaire atterrit au Parlement
Ramid et Loudyi présentent aujourd'hui le projet de loi n°108-03

Le projet de loi n°108-03 relatif à la justice militaire sera présenté ce mardi 20 mai devant la Commission de justice, de législation et des droits de l'Homme à la Chambre des représentants en présence du ministre de la Justice et des Libertés, Mustapha Ramid et du ministre délégué auprès du chef du gouvernement chargé de la Défense nationale, Abdeltif Loudyi.

Ce projet de loi, qui a été entériné en Conseil de ministre en mars dernier, vise à harmoniser la législation nationale en matière de justice militaire avec les dispositions de la Constitution de 2011 et les principes internationaux en la matière. Selon ce même projet de loi, les civils ne seront plus déférés devant les tribunaux militaires quelle que soit la nature des crimes qu'ils ont commis en temps de paix et leur qualité.

En outre son article 4 stipule que le tribunal militaire n'est pas compétent pour juger les crimes de droit commun commis par les militaires ou assimilés, coauteurs de ceux-ci ou complices, ou les crimes commis par les officiers, les sous-officiers, les gendarmes dans l'exercice de leurs fonctions relatives à la police judiciaire et à la constatation des contraventions en matière administrative.

A noter que le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) avait plaidé, dans un mémorandum, pour la réforme de ce Code afin de le mettre en adéquation avec la nouvelle Constitution et les principes internationaux en matière de droits de l'Homme.

« Le CNDH tient à rappeler que la question de la réforme du tribunal militaire a constitué toujours une priorité sur l'agenda des organisations non gouvernementales nationales et internationales œuvrant dans le domaine de la réforme de la justice », indique ce mémorandum. Et de préciser qu'« en 2010, dix associations ont préconisé, dans un mémorandum sur la réforme de la justice, une refonte des compétences, de la composition et de la procédure appliquée devant le tribunal militaire permanent des Forces Armées Royales. Et dans une étude sur la législation nationale relative à la gouvernance du secteur de sécurité, une ONG nationale a remis en question la compétence et l'organisation du tribunal militaire en rapport avec les garanties du procès équitable.

Un réseau international d'ONG des droits de l'Homme a plaidé, dans une étude comparative sur «la réforme des pouvoirs judiciaires à l'aube du Printemps arabe », pour une réforme de l'organisation judiciaire dans plusieurs pays arabes (dont le Maroc) afin que les civils ne soient plus déférés devant les tribunaux militaires ».

Par ailleurs, une proposition de loi modifiant le Code de commerce émanant du Groupe socialiste sera également présentée aujourd'hui à la Commission des secteurs productifs à la Chambre des représentants.

Cette proposition présentée par le député Said Baaziz vise à modifier quelques dispositions du Livre V dudit Code pour trouver solution aux difficultés de l'entreprise.

Il s'agit notamment de modifier l'article 546 qui stipule que « le commissaire aux comptes, s'il en existe, ou tout associé dans la société informe le chef de l'entreprise des faits de nature à compromettre la continuité de l'exploitation et ce, dans un délai de 8 jours de la découverte des faits et par lettre recommandée avec accusé de réception, l'invitant à redresser la situation».

Les réseaux institutionnels de la francophonie appelés à jouer leur rôle en tant qu'acteurs dynamiques de médiation (Driss El Yazami)

Paris – Les réseaux institutionnels de la francophonie sont appelés à jouer leur rôle en tant qu'acteurs dynamiques de médiation, a affirmé mardi à Paris le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami.

Ces différentes institutions doivent ainsi agir et répondre aux aspirations des peuples de l'espace francophone, a relevé M. El Yazami, qui intervenait à l'ouverture des "Journées des réseaux institutionnels de la francophonie", rappelant les textes réglementant la mise en place de ces mécanismes de coopération professionnalisée dont les Déclarations de Bamako (2000) et de Saint-Boniface (2006).

Il a, d'autre part, mis en exergue l'importance de l'action menée par l'Organisation internationale de la Francophonie (OIF) en soutien aux différents processus de réconciliation qu'a connus cet espace.

Après avoir mis l'accent sur la nécessité de promouvoir la parité, ainsi que la place des jeunes au sein de l'espace francophone, le président du CNDH a plaidé pour une approche humaniste dans le traitement d'une problématique partagée entre le nord et le sud, à savoir la migration et la mobilité.

Outre M. El Yazami, prennent part à ces journées, la présidente de la Haute Autorité de communication audiovisuelle (HACA), Amina Lemrini El Ouahabi, ainsi que des représentants du CESE et du Conseil Constitutionnel.

Au programme de cette rencontre de deux jours et qui se tient en prélude au sommet de la Francophonie, prévu en novembre prochain à Dakar, figure l'examen de plusieurs thématiques dont "l'action des réseaux dans les secteurs du droit et de la justice", "la mobilisation des réseaux en vue d'une meilleure promotion et protection des droits de l'Homme" et "les élections: facteurs de paix et de consolidation de la démocratie".

L'OIF compte 15 réseaux institutionnels qui ont pour objectif de développer des synergies permettant de promouvoir l'action francophone à travers notamment l'échange d'expériences et d'expertises.

Parmi ces réseaux figurent l'AFCNDH, l'Union des Conseils économiques et sociaux et institutions similaires des Etats et gouvernements des pays membres de la Francophonie (UCESIF), le Réseau francophone des régulateurs des médias (REFRAM) et l'Association des Cours Constitutionnelles ayant en partage l'usage du français (ACCPUF).

http://www.mapexpress.ma/actualite/les-reseaux-institutionnels-de-la-francophonie-appeles-a-jouer-leur-role-en-tant-quacteurs-dynamiques-de-mediation-driss-el-yazami/

الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني ما بين 14 و18 ماي بأكادير

ينظم محترف وفاء أكادير للمسرح، بشراكة مع **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** ومركز الدراسات الصحراوية الدورة الثانية للمهرجان الوطني للمسرح الحساني، ما بين 14 و18 ماي بأكادير. وأفاد بلاغ للمجلس أن التظاهرة التي تنظم أيضا بشراكة مع مجموعة المكتب الشريف للفوسفاط ووكالة الجنوب ووزارة الثقافة ومعهد الصحافة بأكادير وجمعية سوس ماسة درعة للثقافة، تشتمل على عروض مسرحية ولقاءات وموائد مستديرة وورشات تكوينية وأمسيات موسيقية وشعرية وأنشطة ثقافية أخرى. ويروم المهرجان النهوض بالفن المسرحي الحساني ومن خلاله دعم وترويج الثقافة الحسانية والمساهمة في إشعاعها وطنيا، باعتبارها مكونا من مكونات الثقافة الوطنية والهوية المغربية المتعددة الروافد، وذلك انطلاقا مما يوفره المسرح من إمكانيات تسمح ببلورة رؤى فنية، تقرب المتلقي من مظاهر وتجليات هذه الثقافة. كما تشمل أهداف المهرجان المساهمة في تطوير الممارسة المسرحية الاحترافية بجهات الصحراء وإبراز الكفاءات المسرحية الحسانية والتعريف بها وطنيا وتقوية جسور التواصل بين الفنانين المسرحيين الحسانيين وباقي الفنانين من مختلف جهات المملكة ودعم اللهجة الحسانية في الإنتاجات الفنية الوطنية والتعريف بالثقافة الحسانية من خلال المسرح وإغناء المشهد الثقافي الجهوي والوطني، علاوة على تشجيع وتحفيز الإبداعات المسرحية ومنح المواهب الشابة فرص التألق في المسرح الحساني. ويشارك في الدورة الثانية للمهرجان، التي ستستضيف فنانين مغاربة من قبيل ثريا جبران ومحمد الجم وحسن بديدة ومصطفى التوبالي، فرق مسرحية من مدينة أكادير والعيون والداخلة وكلميم والسمارة. يذكر أن لجنة تحكيم المهرجان، التي ستترأسها الفنانة ثريا جبران، ستضم في عضويتها ميلود بوشايد، أستاذ جامعي باحث متخصص في المسرح الحساني، وأحمد مولود ولدايداه الهلال، أستاذ جامعي بمدينة نواكشوط ومدير مركز الدراسات الصحراوية، وعبد اللطيف الطيبي، صحفي بالإذاعة الجهوية بالعيون، فنان وأحد مؤسسي المسرح الحساني، وأحمد مسعاية، المدير السابق للمعهد العالي للفنون الدرامية والتنشيط الثقافي، ونعيمة زيطان، أستاذة بالمعهد العالي للفن المسرحي والتنشيط الثقافي بالرباط، ومحمد مختار الدهاه، فاعل مسرحي حساني.

http://www.menara.ma/ar/2014/05/12/1163104-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1%D8%AC%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%B1%D8%AD-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%85%D8%A7-%D8%A8%D9%8A%D9%86-14-%D9%8818-%D9%85%D8%A7%D9%8A-%D8%A8%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%B1.html